مازال الخبراء يتساءلون:

تحديث الصناع.. من اين يبدأ؟

لازالت برامج تحديث الصناعة عن القضايا الساخنة فى الاوساط الصناعية خاصة مع بدء تنفيذ البرنامج الذى يموله الاتحاد الاوروبي والذي بدأ في تلقي طلبات الشركات المصرية فى واحدة من اهم الاجتماعات التى عقدت مؤخرا طرح البرنامج للنقاش جنبا الي جنب مع البرنامج في اجتماع دعات اليه لجنة تحديث الصناعة باتحاد الصناعات والتى يرأسها شفيق البغدادي وكيل الاتحاد وحضرها الدكتور امين مبارك رئيس لجنة الصناعة بمجلس الشعب وعدد من اعضاء مجلس ادارة الاتحاد ورؤساء الغرف الصناعية الخبراء الاقتصاديين.

قضايا التحديث ووسائله كانت هى محور النقاش وهذه هى اراؤهم فيها:

اشار شفيق البغدادي رئيس لجنة التحديث الي ان هناك برنامجين لتحديث الصناعة هما البرنامج القومى وبرنامج التحديث الذي يتم بالتعاون مع الاتحاد الاوروبى الذي يستغرق مدة زمنية محددة اما البرنامج الوطنى لتحديث الصناعة فانه لاينتهي عند مدة محددة او باستكمال تحديث المشروعات المدرجة ببرامج التحديث حيث ان التحديث مرتبط بالتطور التقنى الذي لايقف عند حد معين وقال ان اي صناعة تشهد عملية تطوير سريعة كل سنتين او ثلاث وبالتالي فانه يجب مراعاة تنفيذ آلية تتيح استمرار التحديث لمواكبة المتغيرات العالمية المستمرة في هذا المجال.

من ناحية اخرى اوضح البغدادى انه قد تم الحصول علي ٤٥٠ مليون دولار قروضا خارجية ميسرة وذلك للعمل ورفع كفاءة الاداء وزيادة القدرة التنافسية للصناعة المصرية فى السوق المحلية واسواق التصدير الخارجية حيث يشمل هذا التمويل ٣٠٠ مليون دولار من بنك التنمية اليابانى وسيتم توزيع هذه المبالغ علي الشركات والمصانع من خلال البنوك المصرية.

واضاف وكيل أتحاد الصناعات الى انه من الضروري ان يكون للتحديث استراتيجية ثابتة تتبناها الدول لملاحقة الطفرات التكنولوجية الحديثة ويغطي هذا البرنامج مراكز البحث العلمي وربطها بالوحدات الانتاجية ونقل التكنولوجيا وتوطينها كما يشمل برامج التدريب المهنى بحيث يكون هذا النظام مرتبطا باحتياجات ومتطلبات تطوير الصناعة.

ووفقا لتقدير لجنة الصناعة فى بطاقة مجلس الشعب كما جاء في تقرير جماعة تحديث الصناعة فان تكلفة تنفيذ هذه الاستراتيجية تتراوح مابين ٢٠ ـ ٣٠ مليار دولار وقد عرض الدكتور أمين مبارك رئيس لجنة تحديث الصناعة والطاقة بمجلس الشعب الى ذلك التقرير واشار الى ان تحديث الصناعة الوطنية من اهم قضايا التنمية الاقتصادية وبالتالى فمن المهم ان تستمر الحكومة في دعمها لتحديث الصناعة كما ترى اللجنة ايضا عدم قصر التحديث علي القطاعات الاربعة ذات الاولوية فى التحديث وهى قطاع الصناعات النسيجية والهندسية والغذائية والجلدية ويتعين ان يمتد التحديث ليغطي قطاعات اولى مثل الصناعات المعنية والصناعات الصغيرة وصناعة الاسمدة ومواد البناء

شفيق بغدادى

أمين مبارك

كما اشار فى هذا الصدد الى ان هناك ادوارا معينة يجب ان يلعبها الاطراف المعنية بعملية التحديث حددها تقرير اللجنة فيما يلى.

بالنسبة لدور الحكومة فهو يتمثل فى خطة قومية للتحديث وتطوير اجهزة وزارة الصناعة وزيادة الانفاق على البحث العلمي والتكنولوجى ودعم التصدير .

وبالنسبة للقطاع الخاص فان دوره يتركز في ضرورة مسايرة التطوير واجراء البحوث التطبيقية لتطوير المنتج والقيام بالتدريب وتدبير الاعتمادات لاستجلاب التكنولوجيا المتقدمة والاهتمام بالجودة والتعبئة والتغليف.

اما بالنسبة للجهاز التشريعى فقد اوصى تقرير لجنة الصناعة بمجلس الشعب بضرورة القيام بالغاء الضرائب والرسوم والتى تعوق الصناعة والتصدير واقرار القوانين الخاصة بالتنمية البشرية والتدريب واصدار تشريع لتنظيم عجلة تمويل البحث العلمي والتكنولوجى.

اما الدكتور ثروت ادم مدير مزكز تحديث الصناعة فقد اوضح ان برنامج التحديث الممول من الاتحاد الاوروبى قد بدأ نشاطه وانه بدأ تلقي الطلبات من الشركات المصرية للمشاركة فيه وان عدد الطلبات وصلت الان الى ٥٠ طلبا واوضح ان البرنامج يهدف بصفة اساسية الي زيادة القدرة التنافسية للصناعة المصرية بما يسمح بالتواجد وبقوة في الاسواق الدولية.

وفى تعليقه علي المناقشات اوضح الدكتور نادر رياض مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب ان على القطاع الخاص ان يجرى تعديلا فى ثقافته الادارية وان يضع لنفسه سياسة صناعية حديثة وان يتبنى تنفيذ هذه الاستراتيجيات وان تتعامل المصانع علي اعتبار انها في اسواق عالمية مفتوحة وليست اسواقا داخلية محدودة وذات نطاق جغرافي معين وان تهتم المصانع بتطوير وتحديث الانتاج وابتكار منتج جديد غير تقليدى وان تجعل الموادر البشرية من اهم الموارد ولها الاولية في تعليمها وتدريبها.

من ناحية اخرى طالب بتعديل جميع التشريعات واللوائح التى تتعلق بالسياسات الضريبية والجمركية وقوانين حوافز الاستثمار والاستيراد والتصديربما يتماشي مع الحوافز والمعاملا الضريبية المطبقة فى البلدان الجاذبة للاستثمار بالاضافة الى تخفيض فائدة القروض الصناعية وسرعة ايجاد الية جديدة لحل مشكلة ارتفاع ا لدولار امام الجنيه المصري وعدم ربط الاقتصاد بعملة معينة والتوسع في منح الحوافز والاعفاءات الضريبية للصناعة عالية التكنولوجيا

مجلة الأهرام الإقتصادي ٢٠٠٢/٤/١٥

الاقتصادى